وسطياً ٢٠٠ مخالفة صحية يومياً في رمضان

«دمشق» تمديد مواعيد إغلاق المحال التجارية لكل المهن خلال شهر رمضان

فادي بك الشريف

بينما وافقت محافظة دمشق على اقتراح لجنة الأسواق في غرفة التجارة بتمديد مواعيد إغلاق المحال التجارية لكل المهن خلال شهر رمضان لتأمين احتياجات المواطنين خلال فترة ما بعد الإفطار، أكدت الشؤون الصحية في محافظة دمشق التشدد في الرقابة على اللحوم الواردة لعدد من المطاعم من بعض المحافظات بشكل مباشر، على أن يتم إجراء الجولات ضمن تنسيق مع الرقابة السياحية في وزارة السياحة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين مدير الشؤون الصحية في المحافظة أن كميات اللحوم المشاهدة في مسلخ الزبلطاني لا تتناسب مع كمية اللحوم التي تباع في الأسواق وتقدم في المطاعم، وبالتالي هناك كميات من اللحوم تدخل من مسالخ ضمن محافظات أخرى، ما يتطلب الرقابة للتأكد من صلاحيتها، في إشارة إلى ازدياد حالات (ذبح النعاج) خلال هذا الشهر الفضيل، ما يتطلب وجود رقابة أكبر، ولاسيما أن هناك منعاً لذبح النعاج في دمشق، وهذا الأمر ينطبق على الفطيمة الممنوع ذبحها في مسلخ المحافظة حفاظاً على الثروة الحيوانية.

هذا وكشف إبراهيم أن عدد المخالفات الصحية المسجلة منذ بداية رمضان وحتى الآن وصل لنحو الـ٢٠٠٠ مخالفة، كما تم تسجيل ٥٠ إغلاقاً، و٣ إنذارات، وأكد إبراهيم أنه منذ بداية العام تم ضبط أكبر مخالفة لنتر الفروج في سوق الزبلطاني بواقع ١٠٠ كيلو، حيث تم إتلاف كامل الكمية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، علماً أن هناك تشدداً بالعقوبة بحيث لا يفتتح المحل إلا بقرار من المحافظ.

وأضاف مدير الشؤون الصحية: هناك محال في دمشق استمر إغلاقها لأكثر من ٦ أشهر لارتكابها مخالفات جسيمة تضر المواطنين ولاسيما فيما يخص وجود قذارة كبيرة، كما يوجد محال تخالف في مسألة نتر الفروج ويستمر إغلاقها لنحو العام، علماً أن عقوبة المخالفات تستمر لـ٣٧ شهراً ويمكن استبدال العقوبة بغرامة مالية فيما يخص مختلف المخالفات باستثناء الكبيرة، ولكن بعد مرور نحو ١٠ أيام، وذلك ضمن الإجراءات الرادعة للتشدد بالعقوبات.

ونوه إبراهيم بإجراء حملة على محال الشاورما، وخاصة بعد عودة عمل معظم محال الفروج والشاورما المتوقفة منذ بداية رمضان، مع القيام بحملات مستمرة على سوق اللحوم وخاصة أن هناك دورية ثابتة للشؤون الصحية في الزبلطاني، علماً أن الشؤون الصحية ضبطت خلال جولاتها مؤخراً على سوق باب سريجة نحو مئة كيلو غرام من الأسماك الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك البشري ضمن ثلاثة محال بالسوق، مؤكداً أنه تمت مصادرة الكمية المضبوطة وإتلافها بالكامل وتنظيم الضبط اللازم بحق المخالفين.

وأكد مدير الشؤون الصحية سحب عينات بشكل يومي من مختلف المحال، وخاصة محال العصائر، مشيراً إلى إغلاق محلين في منطقة الشعلان بسبب بيع مواد غير صالحة للاستهلاك.

يشار إلى أن غرامة استبدال الإغلاق كاملاً تصل إلى ٤٠٠ ألف ليرة سورية، لكن هناك مخالفات غرامتها قد تصل لأشهر وليس فقط لـ٣٧ يوماً (الحد الأعلى للإغلاق) وخاصة ما يرتبط بالمخالفات الجسيمة كانتشار مخالفات القوارض إضافة إلى القذارة الكبيرة جداً، حيث يتم التريث بعودة العمل للمحال حتى إشعار آخر.

٨ مخالفات تموينية يومياً في رمضان

مدير تموين اللاذقية: حصلنا على ٦٢ مليون ليرة من غرامات مخالفات الأسعار

اللاذقية - عبير سمير محمود

تستعر أسعار المواد الغذائية والأساسية في أسواق اللاذقية، وسط حالة فوضى مع غياب آلية التسعير بين محل وآخر ما يضع المستهلك في مصيدة الاستغلال وجشع بعض الباعة خاصة خلال شهر رمضان المبارك.

ويرى مواطنون أن تفاوت الأسعار بين المحال بات ظاهرة غير مقبولة، متسائلين عن سبب عدم تسعير المواد التي تزيد من محل إلى آخر بين ٥٠٠ – ١٠٠٠ ليرة، في حين ترتفع مواد أساسية كل يوم تقريباً والمقولة السائدة «هكذا حسبت علينا كل يوم تزيد فواتيرنا مو عاجبكن لا تشتروا».

وتسجل أسعار المواد الغذائية أرقاماً كبيرة مع وصول سعر كيلو الرز بأدنى حد إلى ١٠ آلاف ليرة وأعلاه بـ١٥ ألفاً حسب النوع، وكيلو العدس بـ١٣ ألف ليرة بعد أم كان قبل أيام بسعر ١١ ألف ليرة، وعدس الشوربة بـ١١ ألف ليرة، والفاصوليا اليابسة «الحب» بـ١٥ ألف ليرة، وكيلو القهوة يتفاوت بين ٦٥ – ٧٥ ألف ليرة.

أما المنظفات فقد سجلت الأسعار أرقاماً غير مسبوقة ليتراوح سعر سائل الجلي بين ٤٥٠٠ – ١١ ألف ليرة حسب الحجم والنوع، والصابونة الواحدة بين ٣ – ٥ آلاف ليرة، ومسحوق الغسيل بين ٢٢– ٢٥ ألف ليرة حسب الوزن والنوع، في حين سجلت عبوة الشامبو بين ١٥ – ٢٥ ألف ليرة حسب حجم العبوة ونوعها.

وحول العملية الرقابية في الأسواق، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر لـ«الوطن»، تشديد الرقابة التموينية على الأسواق في المحافظة خلال شهر رمضان المبارك، مبيناً أنه تم تنظيم ٨٠ ضبطاً تموينياً فيما يخص الأسعار وغرامات للمخالفات وصلت إلى ٦٣,١٦٢,٩٦٢ ليرة سوريّة حتى تاريخه.

وأوضح زاهر أنه خلال متابعة حركة الأسواق وتوافر السلع والمواد الأساسية ومستلزمات المستهلك خلال الشهر الفضيل، وانسياب احتياجات المستهلك من المواد الغذائية والأساسية والتحقق من جودتها، تم تنظيم ٨٠ ضبطاً بمخالفات عدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد وعدم حيازة فواتير.

وأشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى قطف عينات من المواد الغذائية بشكل يومي ومنها ألبان وأجبان وعصائر ومعلبات وغيرها، وذلك بهدف التحقق من سلامتها وصلاحيتها للمستهلك البشري.

وذكر زاهر أن إجمالي الضبوط في شهر رمضان بلغ ١٦٥ ضبطاً، منها ٦ ضبوط فيما يتعلق بمتابعة كل الحلقات التجارية بدءاً من المستورد، إذ تم تنظيم ٦ ضبوط تموينية بمخالفات التصرف بالسلع قبل إصدار الصك السعري بقصد المنفعة المادية، والبيع بسعر زائد بحق مستوردي زيت نخيل وبن.

وأضاف: تم تنظيم سبعة ضبوط بحق موزعي الجملة ولاسيما المواد الأساسية للمستهلك بمخالفة عدم تداول الفواتير أو إعطاء فواتير غير نظامية، كما تم تنظيم ضبوط بمخالفات حيازة مواد منتهية الصلاحية وحيازة مواد إغاثية بقصد الاتجار بها، و٣ ضبوط حيازة مواد مجهولة المصدر.

وفيما يخص الخبز والدقيق، شدد زاهر على العمل الرقابي المستمر للتأكد من تأمين الرغيف للمواطنين بالجودة والوزن المطابقين، مبيناً أنه من خلال متابعة موضوع الخبز ومطابقة الجرود الفعلية للدقيق الموجود في المخابز والدقيق الواجب توفره من خلال نقطة المراقبة، تم ضبط مخبز بمخالفة التصرف بكمية ١٨٢ كيس دقيق تمويني ودفع الغرامة اللازمة وفقاً لقانون، وضبطين تموينيين لمخالفة الاتجار بالدقيق التمويني بالسوق السوداء كمية ٣٨ كيس دقيق، إضافة لتنظيم خمسة ضبوط نقص وزن بربطة الخبز وثلاثة ضبوط بحق معتمدين لتوزيع خبز بمخالفات تجميع البطاقات والاتجار والبيع خارج البطاقة والامتناع عن البيع.

وشدد مدير التموين على المتابعة اليومية والآنية لحركة الأسواق، واستمرار الرقابة التموينية والمتابعة بشكل يومي وعلى مدار الساعة خاصة خلال شهر رمضان المبارك ومنع استغلال المستهلك بشكل عام.

هجروا أحياء شرق المدينة إلى غربها بعد الزلزال

المسحراتية يطلّون بخجل في رمضان حلب وصور «السيلفي» محببة معهم!

حلب- خالد زكلو

أطل مسحراتية حلب في شهر رمضان الجاري بخجل وعلى استحياء في أحياء شرق المدينة، والتي نالت حظاً سيئاً من الزلزال المدمر الذي ضرب المدينة في ٦ شباط الماضي.

وهجر معظم هؤلاء حاراتهم وأزقتهم في المدينة القديمة وشطر المدينة الشرقي إلى نظيره الغربي ذي السكن الحديث، ليتحول الطقس الرمضاني المحبب للمسحراتية إلى مهنة خاصة بشهر الصوم تدر أرباحاً من «العيديات» بدل الهواية والعمل التطوعي المميز للوظيفة التراثية.

وعلى الرغم من انتفاء الحاجة إلى وظيفة المسحراتي مع التطور التقني الحاصل، إلا أن تفرد وتحديد الطقس الرمضاني لدى جيل الآباء، بخلاف أبنائهم، شجع بعض المسحراتية على مداومة عملهم بسبب الحاجة إلى جمع المال وليس حباً بالمهنة التراثية وتزلفاً لعادات وقيم الشهر الفضيل.

ودرج مسحراتية شهر الصوم، كما هو الحال في رمضان الحالي، على قضم الأسبوع الأول من الشهر بدون الخروج إلى الشوارع حاملين طبلتهم أو «دربكة» صغيرة ومرددين عبارات تحض على السحور والعبادة مثل «قوموا ع السحور وصلوا ع الرسول» و«يا نايم وحد الدايم».

كما جرى العرف في أشهر رمضان الأخيرة أن يقتصر عمل المسحراتي في الأسبوع الأخير من الشهر على جمع «العيديات» عبر قرع الأبواب لـ«الوطن» أنه اضطر للنزوح عقب الزلزال من حيه الصالحين إلى حي سيف الدولة، حيث يقطن مع أسرته في شقة أخيه، جراء تصدع بيته بفعل الزلزال وعدم قدرته على إنفاق أكثر من ٥ ملايين ليرة سورية لترميمه. ويقول: «أشعر بالغربة في الحي الجديد عند الخروج لأداء عملي كمسحراتي، لأن السكان لا يعرفونني ولا أعرف أياً منهم على عكس أفراد حاراتي، كما أن مراهقين سيقوني لأداء الدور ذاته كمسحراتية من دون أي دراية بالمهنة».

ومعظم قاطني الأحياء الشعبية «ولذلك، سرت قصص عديدة عن انتحال أشخاص لشخصية المسحراتي للاستحواذ على المال بطريقة غير مشروعة»، وفق قول «حمزة. ف» من حي الفرقان الراقي غرب المدينة لـ«الوطن».

وبين المسحراتي أبو جميل لـ«الوطن» أنه اضطر للنزوح عقب الزلزال من حيه الصالحين إلى حي سيف الدولة، حيث يقطن مع أسرته في شقة أخيه، جراء تصدع بيته بفعل الزلزال وعدم قدرته على إنفاق أكثر من ٥ ملايين ليرة سورية لترميمه. ويقول: «أشعر بالغربة في الحي الجديد عند الخروج لأداء عملي كمسحراتي، لأن السكان لا يعرفونني ولا أعرف أياً منهم على عكس أفراد حاراتي، كما أن مراهقين سيقوني لأداء الدور ذاته كمسحراتية من دون أي دراية بالمهنة».

في حي شارع النيل، أشار «عبد القادر. ق» لـ«الوطن» إلى أن مهنة المسحراتي الظريفة والتي تحمل معانٍ روحانية في الشهر الفضيل «فقدت قيمتها وبريقها مع مداومة أفراد العائلة على السهر حتى السحور لمتابعة المسلسلات الرمضانية على الفضائيات، ثم على أجهزتهم الذكية مع توقف عمل مولدات الأمبير، ولم يعودوا بحاجة إلى من يوقظهم من النوم وقت السحر».

ولفت «خالد. ر» من سكان حي حلب الجديدة شمالي لـ«الوطن» إلى أن مسحراتي الحي «الجديد على المهنة، يجوب شوارع الحي الواقع غرب المدينة مهرولاً «بدل أن يقطعها بتأن وعلى رواق، وذلك كي يمر بأكبر عدد ممكن من شوارع الحي المتسع، بهدف تحصيل الإكرامية في نهاية رمضان من أكبر عدد ممكن من قاطني الأبنية السكنية..»!.

وقال إنه حاول مراراً اللحاق بالمسحراتي «كي يلتقط أولادي الصغار صور سيلفي معه لتبقى ذكرى محببة في ألبوم صور العائلة، لكنه يمر مسرعاً ولم نتمكن إلى الآن من إيقافه أو مواكبة خطواته»!

أما في أحياء شرق المدينة، وفي ضهرة عواد بالتحديد، فغاب طقس المسحراتي عن الحي بعد أن نزح المسحراتي الخاص به إلى أحد مراكز النزوح، التي تأوي المتضررين بالزلزال «دون أن يتكفل أحد بأداء مهمته التي افتقدناها كثيراً في شهر الصوم، مع غصة الزلزال الذي أودى بحياة أقارب لنا وشرد آخرين»، حسب قول «محمد. ع» من سكان الحي لـ«الوطن».

مدير فرع العقاري: التأخير حتمي لأن الأعداد كبيرة وقسم القروض لا يضم سوى ٣ موظفين

عقبات تحول دون حصول العاملين في معظم الجهات الحكومية في طرطوس على قرض ٤٢٠ ألف ليرة

طرطوس- ربا أحمد

وافقت رئاسة مجلس الوزراء منذ بداية السنة على القرار المتضمن أحكام منح قرض للعاملين في الدولة (المدنيين والعسكريين) والمتقاعدين لمرة واحدة بقيمة ٤٢٠ ألف ليرة سورية لمدة عام، بحيث تتحمل الخزينة العامة للدولة جميع الأعباء المالية المترتبة على ذلك، علماً أن المصارف المقدمة للقرض هي (التجاري السوري، العقاري، التوفير، التسليف الشعبي) وبدون كفيل بالنسبة للعاملين الدائمين.

لكن يبدو أن الحصول على هذا القرض يواجه الكثير من العقبات الإدارية في الوقت الذي يفترض أن يكون قد تم تسليمه لمعظم الجهات العامة التي قدمته للمصارف بأعداد جماعية من المحاسبين هرباً من الفوضى، ولكن وبعد أسابيع تبين أن معظم الجهات لم يقبض عاملوها المبلغ وفي كل مرة تسأل الجهات عنه يطلب منها الانتظار لكثرة الأعداد.

مدير فرع المصرف العقاري بطرطوس بسام أحمد بيّن لـ«الوطن»، أن هذا القرض كان من المفترض أن يكون عبارة عن سلفة من دوائر تلك الجهات دون الحاجة لهذه الورقيات والإجراءات وتكليف الجهات المالية عبئاً دون حاجة، والتأخير سيكون حتمياً كون الأعداد كبيرة والقسم المسؤول عن هذه القروض في فرع المصرف لا يضم سوى ٣ موظفين فقط إضافة إلى أن فرع المصرف غير قادر أن يعطي أكثر من ١٠٠ قرض بالشهر بينما محاسبي الجهات الحكومية رفعت مئات الأسماء من كل دائرة.

وفي السياق ذاته أوضح بعض المتقاعدين أن المصارف طلبت منهم تعهداً من فرع مؤسسة التأمينات الاجتماعية لإعطائهم القرض كونهم لديهم قروض أخرى، ما سبب إرباكاً لهم وتسبب بمراجعة الآلاف لفرع المؤسسة.

نائب مدير فرع مؤسسة التأمينات الاجتماعية بطرطوس زهير قاسم أكد لـ«الوطن» أن أي متقاعد أراد الحصول على قرض ٤٢٠ ألفاً تم تسيير أموره وأعطي موافقة مباشرة.

> مدير فرع التأمينات: أي متقاعد أراد الحصول على قرض تم تسيير أموره وأعطي موافقة مباشرة

لافتاً إلى أن تعميماً صدر من المؤسسة العامة يقضي بوقف إعطاء تعهدات المؤسسة بضمان دفع وتسديد قروض للمصارف لأي متقاعد تزيد نسبة سداده عن ٣٠ بالمئة من راتبه، كون التعهدات السابقة خلقت مشكلات كبيرة وكثيرة ونتج عنها خلل بالتمويل المالي، ولاسيما لمن توفي من المتقاعدين حيث توقفت المؤسسة عن سداد تلك القروض ولحين إنهاء الورثة من إجراءاتهم الإدارية فحصل خلل مالي وإداري كبير. وبالمقابل فإن فرع المؤسسة قام بإعطاء موافقة على قرض ٤٢٠ ألفاً باعتباره له خصوصية سداد بسيطة.